

سويفل المصرية للنقل الذكي تتخذ من دبي قاعدة لهد شبكة خدماتها

ويتنافس مع سويفل في مصر كل من كريم وأوبر اللتان أدخلتا خدمة مماثلة في ديسمبر العام الماضي. وقال قنديل "ننمو بنحو 40 إلى 50 بالمئة بشكل شهري ونقوم بملايين الرحلات شهريا".

وتستهدف الشركة الوصول بعدد الرحلات في مصر إلى مليون رحلة يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة عبر بناء شبكة "نقل جماعي تليق بالناس". وأضاف قنديل "سندخل لاغوس النيجيرية قبل نهاية العام وأعيينا على دار السلام وأبيدجان... العام المقبل سندخل مدنا في جنوب شرق آسيا... نؤسس شركات جديدة في المدن التي ندخلها ولا نتشارك مع أحد فيها".



مصطفى قنديل
قيمة الشركة سترتفع
لاكثر من مليار دولار
خلال 5 سنوات

وأضاف قنديل الذي يعمل بشركته نحو 450 موظفا يملكون أسهما بها "هذا العام دخلنا نحو سبع مدن جديدة ونستهدف العام المقبل دخول بين عشر مدن و20 مدينة كبيرة جديدة". وأكد أن المدن التي تستهدفها الشركة لا يقل عدد سكانها عن ستة إلى سبعة ملايين نسمة، وهو ما يعني عوائد أكبر مستقبلا سوف تساعد على الاستمرارية. وعند سؤاله عن دخول سويفل لسوق نقل الأفراد بسيارات الأجرة على غرار خدمات أوبر وكريم في مصر، قال "يمكن طبعاً... فنكر في ذلك".

وأعلنت سويفل، وهي أول مشغل محلي للنقل التشاركي الجماعي في مصر العام الماضي، عن توقيع اتفاق مع بنك ناصر الاجتماعي الحكومي لشراء سيارات نقل جماعي للشباب المنضمين حديثاً لمنظومة النقل التشاركي، على أقساط تصل لنحو خمس سنوات.

كشفت سويفل لتطبيق النقل الجماعي عبر الإنترنت أمس عن خطط للتوسع حول العالم ومد شبكة خدماتها إلى الأسواق الناشئة انطلاقاً من إمارة دبي، في الوقت الذي تستعد فيه لأكبر جولة تمويلية لشركة تكنولوجيا مصرية ناشئة.

القاهرة - عززت شركة سويفل المصرية الناشئة لخدمات النقل التشاركي من خطواتها باتجاه توسيع أعمالها بعد أن أعلنت أمس عن استراتيجية جديدة تتيج لها التواجد في العديد من الأسواق العالمية.

ولدى المسؤولين في الشركة، التي تأسست في أبريل 2017، طموحات كبيرة للوصول بقيمتها السوقية إلى أكثر من مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة بعد أن قررت اتخاذ إمارة دبي مقراً لها لتنفيذ خططها الجديدة.

وأكد الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لسويفل مصطفى قنديل لوكالة رويترز أمس أن الشركة التي تعمل في مصر وكينيا وباكستان، ستكون حاضرة في جميع المدن الكبرى بالأسواق الناشئة بحلول 2025، فضلاً عن الإراج بالبورصة.

وقال قنديل البالغ من العمر 25 عاماً خلال المقابلة التي جرت باحد مقرات الشركة جنوب القاهرة "كنا شركة بنحو مليوني دولار منذ عامين وأصبح رأس مالنا المدفوع حالياً 80 مليون دولار". وأضاف "لدينا جولة تمويلية جديدة لجمع أكثر من 100 مليون دولار في النصف الأول من العام المقبل".

وتابع بالقول "تفاوض مع كثير من صناديق الاستثمار وهدفنا كل عام أن يكون لدينا جولة تمويلية جديدة. نستهدف أن نصل بقيمة الشركة خلال خمس سنوات لأكثر من مليار دولار".

وأوضح أن سويفل تحقق إيرادات لكن الأرباح يتوقع تحقيقها خلال عامين إلى ثلاثة أعوام. ويملك قنديل وشريكاه، الشابان المصريان محمود نوح وأحمد صباح،

رهان مغربي على التأمين التكافلي لحل أزمة الإسكان

تحركات حكومية لمعالجة عقبات الحصول على التمويل التشاركي



في ترقب رياح التغيير الشامل

الإسلامي، وقد حث أمغدير مجلس القيم المنقولة، الذي ينظم عمل البورصة، على تيسير الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة التي تقوم بها شركات التكافل. وقال "تحتاج في المغرب إلى سلطة عليا للخدمات المالية لضمان تنسيق أفضل بين الجهات التنظيمية المختلفة، بنك المغرب المركزي وهيئة مراقبة التامينات والاحتياط الاجتماعي ومجلس القيم المنقولة لتسريع العمليات".

650 مليون دولار، حجم تمويلات البنوك الإسلامية منذ بداية نشاطها في منتصف 2017

ويعد القطاع العقاري من القطاعات الاستراتيجية، التي تعول عليها الرباط كثيرا، إذ يساهم بنحو 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يوفر قرابة مليون فرصة عمل.

ويقرض المركزي على البنوك الإسلامية ألا تتجاوز قيمة التمويلات، التي تقدمها حاجز 10 بالمئة من مجموع تمويلات أي مؤسسة بنكية تعمل بالبلاد. ويرجع محللون اتساع خيارات تمويل هذه البنوك مستقبلاً، في ظل مساعي الحكومة لتقليص الصيرفة الموازي، من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية أكثر وضمان استدامتها.

وقال محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري مطلع العام الجاري إنه "بعد 18 شهراً من انطلاقها، لم تتمكن البنوك التشاركية من جذب الزبائن، فحُصَّتْها من السوق المصرفية بلغت أقل من 1 بالمئة".

وأوضح خلال مؤتمر صحافي حينها للكشف عن مستوى نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية أنه لا يمكن القول بأن تعاملات البنوك الإسلامية ضعيفة حالياً، إذ يجب أن تحكم عليها بعد ثلاث إلى خمس سنوات.

ويسمح قانون المالية التشاركية بتقديم خدمات بنكية إسلامية مثل المراجعة والمضاربة والإجارة والمشاركة وأية معاملات تتفق مع تعليمات المجلس العلمي الأعلى، وهي أعلى مؤسسة دينية في البلاد.

وحالياً، تعمل خمسة بنوك إسلامية بتلك الخدمات وهي بنك الصفاء، التابع للتجاري وفا وأمنية بنك التابع لمجموعة البنك العقاري والسياحي ونجمة التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة ودار الأمانة التابع للشركة العامة المغربية للمصارف، فيما أطلقت مجموعة البنك الشعبي، البنك التشاركي للمغرب، بالتعاون مع غيدانس فاينانشيال غروب الأميركي.

كثفت الحكومة المغربية من جهودها لتحفيز نشاط قطاع البناء والتشييد بشكل أكبر بالرهان على التأمين التكافلي، الذي سيفتح الباب أمام انتعاش سوق الرهن العقاري، في محاولة لبناء قواعده على أسس مستدامة وانتزاع حصة من القطاع المصرفي التقليدي.

الرباط - اقتربت تحركات المغرب من حدود نقل سوق الإسكان إلى مرحلة أكثر استقراراً عبر معاضدة التمويلات الإسلامية التي تراهن عليها الحكومة لإنعاش قطاع العقارات.

وتؤكد المعطومات أن البنوك الإسلامية، التي بدأت العمل بالبلاد بشكل رسمي في منتصف 2017، تخطت إلى رفق مستوى التمويلات الموجهة لشراء العقارات، في مسعى لمنافسة البنوك التقليدية.

وتحظر البنوك الإسلامية، المعرفة في المغرب بالبنوك التشاركية، التعامل بالفائدة والمضاربات النقدية الخالصة. وأجبرت الفجوة الكبيرة في الإسكان التي خلفتها البرامج السابقة، الحكومة على تغيير استراتيجية تطوير القطاع العقاري، وذلك في محاولة لتلبية الطلب المتزايد من الفئات الفقيرة والمتوسطة.

ويقول محللون إن الرباط تتسلسل بعامل النمو المستقر ومئات الاقتصاد لتنفيذ خطط التطوير العقاري الطموحة رغم البعض من التحديات.

واعترف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني في سبتمبر من العام الماضي بأن الدولة لا زالت تعاني من مشكلة في الإسكان بشكل عام، كما توجد عراقيل أمام التطوير العقاري التضامني في البلاد.

وترجع الأوساط العقارية المغربية أن يؤدي قانون التأمين التكافلي، الذي أقره البرلمان في وقت سابق هذا العام، إلى اتساع أنشطة التمويل والاستثمار ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية.



حميد خلود
تكاليف التمويل
وسياسة الترويج لم
تحفز الزبائن

ويعد التأمين التكافلي أهم منتج في منظومة المالية التشاركية فهو مرتبط بجميع المنتجات الأخرى، من قبيل المراجعة على العقارات أو السيارات. ويرى مدير المركز المغربي للمالية التشاركية (قدوة) حميد خلود أن هناك عدة عوامل لا تزال تقف حجر عثرة أمام نمو التمويلات التشاركية الموجهة لشراء العقارات.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن خلود تأكيد أن ارتفاع تكاليف الإراض وضعف سياسة الترويج وطريقة استهداف الشرائح الاجتماعية الراغبة في الحصول على قروض لم تساعد على نمو تمويلات الإسكان.

بريكست يذكي صراع حدود الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي

لكن البريطانيين ليسوا المصدر الوحيد لقلق لبروي. فتغيرها من أصحاب السفن تخشى غلق المياه البريطانية في حال بريكست دون اتفاق، ما سيؤدي إلى تنازع الصيادين الفرنسيين على الثروة السمكية في المياه الفرنسية.

وحيم شبح الصراعات بين صيادي منطقتي بريتاني ونورماندي على الندوة حال افتتاحها الخميس الماضي. وشدد وزير الزراعة الفرنسي ديبدييه غيوم خلال مشاركته في الندوة على التضامن بين بلدان الاتحاد الأوروبي، التي يمكن أن تتأثر بغلق المياه البريطانية، ولكن أيضاً التضامن بين الصيادين الفرنسيين.

وقال المسؤول في إدارة الصيد البحري فيليب دي غرانغ إن "بريكست دون اتفاق سيشكل تحدياً كبيراً لنا".

وتحسد الشركة التي أسستها لبروي وزوجها على 70 بالمئة من حجم ما تصطاده من المياه البريطانية.

وقالت لبروي إن "التأثير سيكون علينا جميعاً ولهذا ننحضر جميعاً، وبالتالي ستكون هناك نزاعات بين الصيادين خاصة مع توجه سفن صيد الأعماق أكثر إلى السواحل".

بيد أن هوبير كاري المدير العام للجنة الوطنية للصيد لاحظ أن الصعوبة تكمن في تحديد أحجام تعليق الصيد في المياه البريطانية.

وقال إن "قرار تأجيل النشاط يعود لكل رئيس شركة الذي يمكنه أن يختار زمناً مؤقتاً لعمل أسطوله والحصول على تعويض من المساعدات الأوروبية". لكن الكثير من أصحاب السفن لا يرغبون في اللجوء إلى هذا الإجراء خشية خسارة الأسواق.

ووفرنسا لا تكون الوحيدة المتأثرة من غلق المياه البريطانية، فالأمر يشمل ثمان دول من الاتحاد الأوروبي.

وقال دي غرانغ إنه "بالنسبة لزملائنا البلجيكيين التبعية للمياه البريطانية تصل إلى 45 بالمئة من ناحية الحجم و50 بالمئة من ناحية القيمة".

أجج اقتراب موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق مخاوف دول في الاتحاد وخاصة فرنسا بشأن التداعيات الكارثية، التي سيذكيها صراع حدود الصيد البحري بين الطرفين، وهو ما يجعل من مسألة الاستفادة من الثروة السمكية في المنطقة أكثر ضبابية مستقبلاً.

غرانبيل (فرنسا) - يتصاعد التوتر بين الصيادين مع اقتراب تنفيذ بريكست على أرض الواقع نهاية الشهر المقبل واحتمال منع وصولهم، وخاصة الفرنسيين منهم، إلى المياه البريطانية.

وقالت صوفي لبروي، التي تدير شركة لسفن الصيد توظف عشرين بحاراً وثلاثين شخصاً في ثلاث سفن في شمال غرب فرنسا "لا بد لنا بالفعل من تجهيز أجهزة الدولة بشأن ما يجري في البحر". وخلال ندوة عن الصيد البحري في مدينة غرانفيل الفرنسية أكدت لبروي أنه "منذ منتصف أغسطس الماضي، هناك توتر كبير بين البريطانيين والفرنسيين حيث هناك تعزيز للمراقبة بشكل شبه يومي من قبل السلطات البريطانية".

وتابعت "السبب الماضي على بعد 21 ميلاً من السواحل البريطانية وخلال عملية تدقيق طويلة للغاية وجدنا أنفسنا



أخ صيد قبل إغلاق الحدود